بعض الملاحظات والتساؤلات
حول
تجربة تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين

صحراوي بوزيد مكلف بالدروس
معهد علم الإجتماع

إنّ الملاحظات والتساؤلات التي سأعرضها في هذه المداخلة، هي في واقع الأمر، عبارة عن خلاصة جزئية ومؤقتة للعمل العلمي الميداني الذي تقوم به إحدى فرق البحث التابعة لمعهد علم الإجتماع.

لقد شرعت هذه الفرقة، خلال السداسي الأول من سنة 1991، في دراسة موضوع : « تقييم تجربة تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين، وفعالية هذا التدريس في إدماجهم » وكما يلاحظ من عنوان هذه الدراسة وحتى تكون نتائجها شاملة ومعمقة، فقد تمّ تحديد إطارها الفيزيقي، ومجالها الإجتماعي إنطلاقا من المعطيات الناتجة عن الإجابة على السؤالين التاليين وهما :

أ ـ أين يتواجد أبناء المغتربين بكثافة ؟
ب ـ أين يدرس أبناء المغتربين اللغة العربية ؟

ونظرا لكونهم يتواجدون بكثافة في فرنسا، وأنّ الجزائر لم تدخر أي جهد مالي أو سياسي أوبشري، من أجل تعليمهم لغتهم الوطنية في مكان إقامتهم، وبالتالي تعزيز إرتباطهم بوطنهم وبثقافته وانتمائه. ونظرا كذلك للمجهود الوطني الكبير، الذي تبذله الجزائر منذ سنوات من خلال منظومتها ومؤسساتها التربوية، من أجل إستقبال أبناء المغتربين، ورعايتهم وتوفير كلّ الشروط والإمكانيات المادية والبيداغوجية لتعليمهم وتكوينهم بصفة عامة، وتمكينهم من اللغة العربية بصفة خاصة. فقد كان من المفروض أن تُجري هذه الدراسة بكل من الجزائر ـ وفرنسا حتى تكون

النتائج شاملة ودقيقة وتكون المقارنة واضحة. إلا أن الوضعية المالية الصعبة التي تعرفها البلاد قد حالت دون ذلك، مما أدى بالفرقة إلى حصر مجال البحث في الجزائر فقط. وتبقى أهمية إجراء الدراسة في مجالها الثاني (فرنسا) من الضرورات القصوى.

وكأي بحث آخر، فقد مرت هذه الدراسة بعدة مراحل سمحت لنا كلّ مرحلة بتسجيل العديد من الملاحظات والتساؤلات التي ستعرض جزءا منها ضمن مجموعة المحاور التالية:

1 ـ كيف تطورت تجربة تعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين في فرنسا، وماهي الأسباب التي أدت إلى الخوض في هذه التجربة والعراقيل التي واجهتها. وماهي إيجابياتها وسلبياتها؟

2 ـ لماذا أقرت الجزائر برنامجا آخرا يقضي بتعليم أبناء المغتربين اللغة العربية في المؤسسات التعليمية الوطنية، وكيف تطور هذا البرنامج من الناحيتين الكمية والنوعية، وماهي الصعوبات المادية والبيداغوجية التي مازال يواجهها هذا البرنامج؟

3 ـ تقييم أولي لنتائج هذه العملية وآفاق تطويرها وتحسينها.

وقبل أن نتناول هذه المحاور بشيئ من التوسع والتفصيل هناك ملاحظة لابد من ذكرها وهي أن تناولنا لتجربة تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين بفرنسا، إنما يقوم في الأساس على ما أمدتنا به الدراسة الوثائقية من معطيات وربطها بتلك الإجابات التي تحصلنا عليها من الإستمارات التي قمنا بتوزيعها على عينة من الطلبة والأساتذة المبعوثين في بعض المؤسسات التربوية التي يتواجد بها أبناء المغتربين.

وما ينبغي الإشارة إليه بخصوص المحور الأول هو أن المراجع والوثائق التي تمكنا من الحصول عليها لاتتناول على الإطلاق تاريخية تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين في فرنسا، واكتفى بعضها بإشارات خفيفة إلى تلك المبادرات والمجهودات الخاصة التي كانت تقوم بها بعض الجمعيات الخيرية والدينية المتكونة أساسا من مهاجري بلدان شمال إفريقيا. ويبدو من خلال هذه الإشارات. إنّ هذه المجهودات لم تكن على درجة عالية من التنظيم والإستمرارية، نتيجة لقلة التنسيق بينها، وتشجيع بعضها وحرمان البعض الآخر، وسعي أطراف مختلفة ومتباينة للإستحواذ على هذا الميدان وإعطائه الوجهة التي تناسب أهدافه.

في ظل هذه الأوضاع التي تميّزت بها السنوات الأخيرة من عشرية الستينات، ومع تزايد أفواج المهاجرين الوافدين على فرنسا من بلدان المغرب العربي وخاصة من الجزائر والتحاق الآلاف

من العائلات والأبناء بآبائهم وذويهم المقيمين هناك، بدأت تتشكل ملامح صراع حقيقي حول هذا الميدان الحساس، بين هذه الجمعيات والتنظيمات الأخرى التي تقوم برعاية مصالح المغتربين من جهة، والأجهزة الرسمية لبلدان المغرب العربي من ناحية ونظيراتها الفرنسية من ناحية أخرى.

وحسب المعطيات الواردة في تقارير ومنشورات ودادية الجزائريين بأوربا، فإنّ هذا الصراع لم يلبث أن تحول إلى نوع من التعاون بين هذه الأطراف، تولت فيه الودادية جوانب الإشراف والتوجيه والإعداد والتنسيق وتوفير الشروط المالية، والبشرية والبيداغوجية. أما الطرف الفرنسي فلم تتعد مساهمة مجرد القبول بإقامة المعلمين الذين توظفهم الودادية والسماح لهم بالحضور إلى الأقسام المخصصة لهذه العملية بعد الإنتهاء من ساعات التدريس الرسمية. ورغم ذلك فقد أستغلت هذه المساهمة إعلاميا وسياسيا إلى أقصى حد. ورغم الظروف والملابسات التي واجهتها الودادية أثناء شروعها في عملية تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين، واحجام دول مثل تونس والمغرب عن المساهمة المباشرة في ذلك، فإنّ الجزائر إنطلاقا من حرصها على مستقبل أبنائها أينما كانوا، وحفاظها على إنتمائهم العربي الإسلامي، وإصرارها على تعزيز إرتباطهم بقضايا وأهداف وطنهم، وحتى لا تتركهم عرضة للمسخ والإدماج، قد تحملت القسط الأكبر من المجهود المالي الذي كان يقدم للمهاجرين في إطار مايعرف «بالمساعدة الخاصة».

ماهو مقدار الحجم المالي الذي كان يخصص سنويا لهذه العملية منذ الشروع فيها ؟ وما هو عدد الإطارات «من معلمين ومشرفين ومنظمين...» الجزائرية التي خصصت لها ؟ وما هو عدد أبناء المغتربين الذين استفادوا منها ؟ وماهي النتائج التي حققتها ؟

إننا وللأسف، لم نتمكن من الحصول على معطيات كافية ودقيقة تمكننا من الإجابة على هذه التساؤلات الهامة، ماعدا تلك الشهادات التي أدلى لنا بها بعض المعلمين الذين سبق لهم وأن حاولوا دراسة اللغة العربية عندما كانوا مقيمين بفرنسا، ولكن بعد عودتهم إلي الجزائر والتحاقهم بالمؤسسات التربوية وجدوا أنفسهم في الأقسام الخاصة.

ويمكن حصر الخلاصة المستقاة من هذه الشهادات والإجابات في النقاط التالية :

1 ـ أن هذا التعليم لم يكن منتشرا بما فيه الكفاية، وأنّ أقلية قليلة جدا هي التي إستفادت منه.

2 ـ إن هذا التعليم لم يكن يخضع لمقاييس بيداغوجية موحدة. فالمعلمون يتمتعون بحرية كبيرة في تحديد المضمون البيداغوجي للبرنامج الذي لايتعدى في أحسن الأحوال «تعليم هؤلاء

الأطفال الحروف الأبجدية»، وتاقواعد النحوية والصرفية البسيطة وكتابة الكلمات وتكوين الجمل، بالإضافة إلى تحفيظ بعض السور القرآنية، والأحاديث النبوية، وتهيئة أو قراءة بعض النصوص» هذه هي الحالة التي كانت سائدة خاصة قبل سنة 1986. بعدها تدخلت وزارة التربية الوطنية، ووضعت برنامج متكاملا وموحدا لهذه العملية، شرعت بموجبه في إرسال أعداد كبيرة من المعلمين، ووضعت تحت تصرفهم الدعائم البيداغوجية الضرورية لهذه العملية، ووضعت هؤلاء المعلمين تحت مراقبة وتوجيه مجموعة من المفتشين الذين وفرت لهم شروط العمل والإقامة بفرنسا.

3 ـ تميز هذا التعليم وخاصة قبل السنة المشار إليها أعلاه، بعدم الإستمرارية وبقلة التنظيم، فعدم إستقرار المعلمين قد كان له آثار سيئة على تدرج وتواصل عملية التعلم لدى الأطفال المغتربين مما جعل الكثير منهم ومن أوليائهم لا يولونها الإهتمام اللازم خاصة وأنها كانت تتم خارج ساعات التدريس الرسمية. وقد عبرت إحدى التلميذات عن ذلك بقولها «لقد كان معظمنا يتخذ من هذه الحصص أوقاتا مناسبة للترفيه واللهو».

4 ـ إن معظم أبناء المغتربين الذين عادوا إلى أرض الوطن والتحقوا بالمدارس الأساسية وبالثانويات، بما في ذلك أولئك الذين سبق لهم تعلم اللغة العربية في إطار هذا البرنامج ـ بفرنسا، لم تسمح لهم معارفهم ومستوياتهم في اللغة العربية من الإلتحاق بالأقسام العادية ومتابعة الدروس إلى جانب زملائهم من أبناء الوطن. وهذا مادفع بوزارة التربية الوطنية إبتداء من سنة 1986، بوضعهم في أقسام خاصة لمدة سنتين لتمكينهم من التحكم في اللغة العربية وتوفير أجواء إندماجهم قبل التحاقهم بالأقسام العادية.

وكخلاصة جزئية، فإنه يبدو من خلال هذه الملاحظات وغيرها، أنّ حجم المجهودات المالية والبشرية التي خصصتها الجزائر لعملية تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين بفرنسا، هو أكبر بكثير من مستوى النتائج الهزيلة والمتواضعة التي تمخضت عنها. ولهذا فإنّ السؤال الكبير الذي يفرض نفسه بالحاح. هو لماذا الإستمرار في تدعيم ورعاية مثل هذه العملية خاصة في ظل الظروف الإقتصادية المتأزمة التي تعيشها البلاد حاليا ؟ ولماذا لايوجه هذا الدعم إلى ذلك البرنامج الذي يجري تنفيذه على مستوى المؤسسات التربوية الوطنية وحث وتشجيع المغتربين على تسجيل أبنائهم بهذه المؤسسات ؟

أما المحور الثاني الخاص بوضع برنامج لتدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين العائدين إلى أرض الوطن فهو متأسس فيما يبدو على إعتبارات وحقائق كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال مايلي :

1 ـ عودة الكثير من العائلات الجزائريات المغتربة إلى أرض الوطن نتيجة للحملة السياسية والإعلامية التي نظمتها السلطات الفرنسية إبتداءا من سنة 1984 ، لمنع تدفق المهاجرين وخاصة القادمين منهم من البلدان المغاربية من جهة وتشجيع المقيمين منهم على العودة إلى أوطانهم وذلك لتسليمهم منحة إعادة إستقرارهم Renistalation ، وكذا إضمان كافة حقوقهم المترتبة عن سنوات عملهم لها.

2 ـ العودة اللاإرادية لبعض هذه العائلات والناتجة عن حملات الضغوط والإعتداءات المتكررة التي لم تتمكن تلك الجهود والنوايا الحسنة لبعض الجهات الرسمية المسؤولة من مواجهتها في كثير من الحالات.

3 ـ تخوف الكثير من الآباء الجزائريين على مستقبل أبنائهم خاصة عندما يجد هؤلاء أنفسهم خارج أسوار المؤسسات التربوية الفرنسية، نتيجة لفشلهم أو سوء نتائجهم، أو تكرارهم، أو بلوغهم السن المدرسي القانوني... إلخ، مما يدفع ببعض هؤلاء الآباء إلى إرسال أبنائهم إلى أرض الوطن والسعي لدى المؤسسات التربوية الوطنية لإحتضانهم.

4 ـ نتيجة لحالات الطلاق الكثيرة التي يتميز بها الزواج المختلط، وتخوف الآباء الجزائريين من نتائج رفع النزاع أمام القضاء الفرنسي الذي غالبا ما يكون في غير صالحهم، ونتيجة كذلك لأوضاع التفكك وقلة الإنسجام وعدم الإستقرار الذي تعيشه بعض الأسر الجزائرية المغتربة، يلجأ الكثير من الآباء إلى إرسال أبنائهم إلى أسرهم وعائلاتهم بالجزائر التي تتولى رعايتهم وتوفير شروط إقامتهم ودراستهم.

5 ـ شعور الإدارة التربوية في الجزائر بعدم جدوى الإستمرار في عملية تدريس اللغة العربية لأبناء المغتربين وفقا للمعايير والإعتبارات التي تميّزت بها قبل سنة 1986. حيث تأكدت من قلة فاعليتها وتدنى مردوديتها.

كلّ هذه المعطيات وما نتج عنها من ضغوط على هذه الإدارة، جعلها تقوم في سنة 1986 بمراجعة شاملة لهذه العملية وفي منظور تنظيمي وبيداغوجي جديد.

وهكذا أعيد تنظيم التعليم الموجه لأبناء المغتربين بفرنسا، حيث أصبح كل الإهتمام تقريبا موجها إلى المراكز العمرانية التي تتواجد بها الجالية الجزائرية بكثافة مع إنشاء لجان تربوية محلية وجهوية لتنظيمه ورعايته للتنسيق التام مع المركز الثقافي الجزائري بفرنسا، والدائرة التربوية

للودادية. أما بيداغوجيا، فقد تمّ إرسال العديد من المعلمين، وتوفير الوثائق والمنشورات التربوية التي تتلاءم ومستويات التعليم.

أما في الجزائر، فقد نشر عن هذه الإدارة، في فتح أقسام بالمؤسسات التربوية الوطنية لإستقبال أبناء المغتربين. وقد واجهت هذه العملية في بدايتها صعوبات كثيرة نذكر فيها :

1 ـ أن نسبة عالية جدا من هؤلاء الأطفال العائدين يجهلون تماما اللغة العربية، وبنسبة أقل اللهجة الوطنية، كما أنّ البعض منهم يجهل تماما اللغة العربية واللغة الفرنسية، وتبقى نسبة الذين في إمكانهم متابعة الدروس إلى جانب من أبناء الوطن ضعيفة جدا.

2 ـ إن نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال يعودون إلى أرض الوطن بعد أن يكونوا قد أمضوا عددا معتبرا من سنوات الدراسة بفرنسا أو ببعض البلدان الأجنبية مما يدفع بالمشرفين على المؤسسات التربوية الوطنية بمضاعفة المجهود الموجه لهذه الفئة، مثل تخصيص بعض المعلمين والأساتذة، وفتح أقسام خاصة حسب مستوى التلاميذ...إلخ.

3 ـ نتيجة تباعد المسافات بين عائلات إقامة هؤلاء الأطفال العائدين، وانتشارها على مستوى التراب الوطني، إضطرت وزارة التربية الوطنية إلى توفير الأقسام الداخلية أو النصف داخلية بالمؤسسات التربوية التي يلتحقون بها.

إلى جانب هذه الصعوبات التنظيمية العامة، هناك صعوبات أخرى ذات طبيعة بيداغوجية وهي :

1 ـ عدم توفير واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تدريس اللغة العربية بهذه المؤسسات.

2 ـ إنعدام أو قلة البرامج والمقدرات التي تتدرج مع مستويات هذه الفئة من التلاميذ، وتلائم قدراتهم في إستيعاب هذه المادة (اللغة) والتحكم في تقنياتها.

3 ـ ميل المعلمين والأساتذة نحو توظيف التقنيات والطرق التقليدية في تدريس هذه المادة.

4 ـ إنّ إنعدام التدرج، والتكرار الدائم لمحتوى البرامج، يجعل الطالب لا يهتم بالمادة، وينفر منها : وهذا ما تؤكده إجابات مجموعة من الطلبة عن سؤال: هل تشعر أن مستواك تحسن بعد هذه المدة ؟ حيث أجمعوا أن مستواهم لم يتحسن لأنهم يدرسون نفس الشيء منذ سنوات.

5 ـ توجه البرامج نحو تقديم المعارف في صورتها المجردة، لا يفيد كثيرا من يعانون نقص التحكم في إستعمال اللغة.

6 ـ قلة تشجيع المحيط المدرسي والخارجي، قد جعل الفائدة من تدريس هذه المادة، أسيرة الوقت المختص لها داخل المؤسسة التربوية.

7 ـ إن العبرة بالكيف وليس بالكم، ولهذه فإنّ تكثيف الساعات المخصصة لمادة اللغة العربية ليس دليلا أو مؤشرا على صدق الإهتمام بها، ولهذا فإن التغيب العمدي لشروط ترغيب هذه الفئة من التلاميذ في مادة اللغة العربية قد أثر على مردودية هذه الحصص وجعلها جامدة وروتينية.

8 ـ قلة الإنسجام والتنسيق والتعاون بين الأولياء من جهة والأساتذة والإدارة من جهة أخرى، قد أثر سلبا على عدد كبير من أفراد هذه الفئة وجعلهم لايهتمون بدراستهم بصفة عامة وبمادة اللغة العربية بصفة خاصة.

9 ـ سوء التوجيه وقلة الإنضباط، بحيث أن نسبة عالية من هؤلاء التلاميذ يوجهون إلى الأقسام العلمية رغم أن تكوينهم السابق ليس علميا، وهذا إما لكون هذه الأقسام مزدوجة أو مازالت تحافظ على طابعها الإزدواجي، أو لكون برامجها تقلل من شأن المواد النظرية، الفكرية منها والفلسفية والأدبية التي يكون فيها التحكم في اللغة واستعابها عاملا حاسما، أما من حيث قلة الإنضباط فإننا نلاحظ أنّ هناك من التلاميذ من درسوا كل المواد في سنوات التعليم المتوسط باللغة العربية وعندما انتقلوا للثانوي وجهوا للأقسام العلمية التي مازالت تحافظ على طابعها الإزدواجي.

إنّ ما يمكن إستنتاجه كملاحظة من خلال هذه العينة من الصعوبات التنظيمية والبيداغوجية هو أنّ معظمها مازال قائما ورغم ذلك، وزيادة على التطور العددي لأبناء المغتربين الذين يلتحقون سنويا بالمؤسسات التربوية الوطنية فإنه يبدُ أنّ الإدارة التربوية المشرفة على هذه العملية قد ركزت كل إهتمامها على الجانب الكمي وهذا على حساب الجوانب النوعية، فهل هذا يعني أنّ الطفل المغترب لاينقصه سوى منصبا دراسيا، أما مايستفيد به من هذا المنصب وخاصة إذا كان هو اللغة العربية التي تعتبر مفتاح إندماجه بمجتمعه فذلك لا يهم طالما أنّ هذه اللغة مازالت لم تعمم بعد على مختلف التخصصات وفروع المنظومة التربوية، وطالما أنّ العلاقة بين مردودية هذه المنظومة

وبعض القطاعات المستعملة هي علاقة تكاملية ؟

وكتقييم أولي لهذه التجربة، وهو المحور الثالث من هذا العرض، نستطيع تسجيل الملاحظات التالية :

أ ـ الملاحظات الخاصة بالتطور الكمي :

إن دراسة سريعة للأرقام الإحصائية المتعلقة بتطور أعداد أبناء المغتربين العائدين إلى أرض الوطن، والملتحقين بالمؤسسات التربوية يتبيّن أن عددهم قد بلغ في السنة الدراسية 87 ـ 88 حوالي 1100 طالب وطالبة، وهذا في التعليم ما بعد الأساسي فقط، وفي السنوات الموالية بدأ ينخفض حيث بلغ في سنة 88 ـ 89 حوالي 900، ثم نزل في سنة 89 ـ 90 إلى أقل من 800 تلميذ وتلميذة، ولم يعد الإرتفاع في سنة 90 ـ 91، أين بلغ حوالي 820 طالب وطالبة، وأصبح يقارب الـ 900 في السنة الدراسية 91 ـ 1992. ولعل من الأسباب التي تقف خلف عدم إستقرار هذه الأرقام أو إتجاهها نحو الإرتفاع هي الأوضاع السياسية غير المستقرة التي تميّزت بها السنوات الأخيرة مما أثر سلبا على رغبة الآباء في إرسال أبنائهم إلى أرض الوطن. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الأرقام تتميّز بـ :

1 ـ أنّ عدد الإناث يفوق عدد الذكور.

2 ـ أنّ عددهم في الأقسام العلمية يفوق نسبة 90٪.

3 ـ أنّ عددهم في الأقسام الخاصة يفوق كذلك نسبة 90٪، والنسبة القليلة المتبقية تتواجد في الأقسام العادية.

4 ـ أما من حيث مستوى نسبة 90 ـ 91 كمؤشر مرجعي فإننا نجد أن أكثر من نصف العدد الإجمالي وهو بالضبط 806 تلميذ وتلميذة، لهم مستوى ضعيف، أما نسبة من لهم مستوى متوسط فلا تتعدى 18٪، والنسبة المتبقية وهي 32٪ لها مستوى يسمح لها بالإندماج في المحيط المدرسي.

5 ـ أن أكبر نسبة من هذه الأعداد مستفيدة من النظام الداخلي الموجود تقريبا في كل الثانويات البالغ عددها 18 ثانوية، والمتواجدة في ثلاثة عشر ولاية كلها من ولايات الشمال ماعدا ولاية بسكرة.

أما فيما يخص تطور عدد أبناء المغتربين في التعليم الأساسي فيلاحظ أنه يتجه نحو الإرتفاع من سنة لأخرى، كما أنه منتشر ومتوفر في جميع ولايات الوطن تقريبا، وأنّ أكثر من نصف عدد الأطفال الذين يتوجهون للتعليم الأساسي يلتحقون مباشرة بالأقسام العادية، وذلك عكس ما هي عليه الحال في التعليم الثانوي.

ب ـ الملاحظات الخاصة بالجانب النوعي :

لقد سبقت الإشارة إلى الصعوبات البيداغوجية التي مازالت تعاني منها تجربة تعليم اللغة العربية لأبناء المغتربين، من أجل تجاوز هذه الصعوبات والحد من تأثيراتها السلبية لابد من التذكير بتلك المساعي والمجهودات والمحاولات المستمرة الرامية إلى توفير كافة الشروط البيداغوجية وتحسين الأجواء النفسية والإجتماعية الكفيلة بمساعدة هذه الفئة من أبناء الوطن على الإستفادة من برامج اللغة العربية والتفاعل معها وتشجيعهم على ممارستها واستعمالها، وتذكر من بين هذه الشروط :

1 ـ التفكير في رفع عدد السنوات التي يقضيها أبناء المغتربين في الأقسام الخاصة من سنتين إلى ثلاثة سنوات.

2 ـ تنظيمهم في أفواج وتوزيعهم عليها حسب مستويات تدرجهم في معرفة اللغة العربية.

3 ـ توفير بعض البرامج والمفردات الخاصة ببعض المواد والتدرج فيها حسب هذه المستويات.

4 ـ توجيه التركيز على المواد التي تنمي الثروة اللغوية لهؤلاء الأطفال مثل القراءة والنصوص والتعبير.

5 ـ الإتجاه باستمرار نحو تطبيق المناهج التي تجعل من التلميذ هو المحور.

6 ـ التشجيع الدائم لهذه الفئة من التلاميذ على التعبير الكتابي والشفوي وعلى المشاركة في الحديث والمناقشة، وكذا في مختلف النشاطات الثقافية والعلمية التي تجري داخل المؤسسات التربوية، من أجل إكسابهم الشجاعة الأدبية لإبراز مواهبهم وزيادة إعتمادهم على أنفسهم.

وختاما لهذا العرض يمكن القول أنّ هذه المجهودات على ضخامتها ماتزال بعيدة عن تحقيق الهدف المتوخى منها. حيث أنّ معظم المبعوثين يفضلون إجراء دراستهم الجامعية، بعد النجاح في الباكالوريا بمؤسسات التعليم العالي بفرنسا، أو بتلك المعاهد والتخصصات التي مازال التعليم

فيها يجري باللغة الفرنسية في الجزائر. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الأغلبية الساحقة منهم لديها ميول نحو العودة إلى فرنسا والإستقرار بها، يبررون هذا الميل بتفشي البطالة في صفوف الشباب وخاصة المتكون منه، وعدم إمكانية تجاوز هذه المشكلة في المنظور القريب نظرا للإمكانيات المحدودة للبلاد، وقلة حظوظهم في الحصول على مناصب الشغل مثل أترابهم باعتبارهم فئة مهمشة وغير مندمجة، بالإضافة إلى عدم توفر الشروط الأساسية للإستقرار.

إلا هذه المبررات، ورغم مظهرها الصادق، تتجاوز كثيرا حدود الإطار البيداغوجي والتربوي لعملية تعليم أبناء المغتربين اللغة العربية، ولهذا لاينبغي السماح بتوظيفها كأدلة عن فشل هذه التجربة تارة، أو كحجج الغاية منها ليست هي توسيع الدائرة المطلبية والإمتيازية لهذه الفئة فقط بل محاصرة العملية في حد ذاتها وبالتالي توقيف تطورها.